Mission Permanente de Tunisie
à Genève

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
بجنيف

N° 000033

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments au Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme et se référant à sa note verbale du 10 Novembre 2017, relative au rapport qu'il se propose d'élaborer sur la mise en œuvre des droits de l'homme chez les jeunes, à l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la contribution du gouvernement tunisien audit rapport.

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse saisit cette occasion pour renouveler au Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, l'assurance de sa très haute considération.

MISSION PERMANENTE DE TUNISIE A GENEVE

Genève, le 23 Janvier 2018

Haut Commissariat des Nations Unies
aux Droits de l'Homme
Palais Wilson
1202 Genève

OHCHR REGISTRY

26 JAN 2018

Recipients : I.H.D./Red.D:

مساهمة وزارة شؤون الشباب والرياضة التونسية في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الشباب وحقوق الإنسان

أتشرّف بموافاتكم بالمعطيات التالية فيما يخصّ مجال التنشيط التربوي -الاجتماعي الموجّه للشباب أثناء الوقت الحرّ:

1-**مجال التشريع**: تبنّت الدّولة التونسية خلال السّنوات الأخيرة أطر تشريعية تضمن الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للفئات الشبابية ونذكر في هذا السياق:

- دستور الجمهورية الثانية الذي تمّت المصادقة عليه في 26 جانفي 2014 والذي تضمّن أكثر من مادة في هذا الشأن حيث جاء في فصله الثامن أنّ "الشباب قوّة فاعلة في بناء الوطن تحرص الدّولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمل المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"، كما نصّ الفصل 35 على ضمان حرية تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات مادامت تحترم الضوابط التي جاءت في الدستور وأهمّها شفافية التمويل ونبذ العنف، بالإضافة إلى عديد المواد الأخرى التي تكرّس بصفة مباشرة أو غير مباشرة الحق في الشغل وفي تعليم ذو جودة وفي خدمات صحية ذات جودة والحق في بيئة سليمة.
- القانون عدد 26 الصادر في 21 ماي 2010 والمتعلّق بتنظيم نشاط العمل التطوعي في تونس وقد تضمّن 05 أبواب و22 فصلا أو مادّة تتحدّث في جلّها عن حقوق وواجبات المتطوّع.
- صدور المرسومين عدد 87 و88 بتاريخ 24 سبتمبر 2011 المتعلّقين بالمشاركة في الشأن العام وممارسة الحقوق السياسية والمدنية حيث تعلّق الأوّل بتنظيم الأحزاب السياسية والثاني بتنظيم الجمعيات علما وأنّ النّسيج الجمعياتي التونسي يشمل حاليّا أكثر من 20 ألف جمعيّة.
- المرسوم عدد 119 بتاريخ 5 نوفمبر 2011 المتعلّق بالهياكل العمومية للشباب. وقد نصّ الفصل الرّابع: "يوكل تسيير دور الشباب والوحدات الجهوية للتنشيط الشبابي إلى مجالس تسيير ذات صبغة جمعياتية"، والفصل الخامس:"إحداث صنف من المؤسسات العمومية تسمى المؤسسات العمومية

للشباب، تكون في شكل مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالشباب".

- القانون عدد 22 الصّادر في 24 مارس 2016 المتعلّق بحقّ النّفاذ للمعلومة حيث تعدّ تونس رائدة في هذا الشأن ضمن دول المنطقة.
- القانون عدد 39 الصادر في 8 ماي 2017 المتعلّق بتعاطي المخدّرات الذي منح سلطة تقديرية واسعة للقاضي بعد أن كان يجبره على إصدار عقوبة نافذة بالسجن من 1 الى 5 سنوات وخطية مالية.
- القانون الأساسي عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة والذي يهدف إلى وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية وذلك بإتباع مقاربة شاملة تقوم على التصدّي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبّع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا ومساعدتهم".

1- التحديات الأساسية التي تواجه الشباب التونسي: أفضت بحوث عديدة أجريت في الشأن إلى بروز أربعة تحديات كبرى وهي التشغيل والمشاركة في الشأن العام والهجرة والصحة.

*التشغيل: أحد التحديات الرئيسة للشباب التونسي. وفقا للمسح الذي أجراه مكتب العمل الدولي في عام 2013 المعنون "الانتقال إلى سوق العمل للشباب والفتيات في تونس" فانّ النّجاح المهني يمثّل المشغّل الأهمّ لـــ55 بالمائة من الشباب التونسي الذي تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة في الوقت الذي بلغ معدل البطالة لنفس الفئة العمرية 33.2 بالمائة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ نسبة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في تونس Les Neet تبلغ 18 في المائة وهي تمسّ الإناث أكثر من الذّكور وتعدّ هذه الفئة من الشباب الأكثر مبعثا للقلق.

*المشاركة في الحياة العامة: يدرك نسبة من الشباب التونسي أهمية مشاركتهم في الحياة العامة ويأسفون لعدم وجود قنوات مؤسساتية تسمح لهم بممارسة حقوقهم الاجتماعية. ووفقا لأرقام المسح الذي أجراه مكتب العمل الدولي فانّ المشاركة في بناء المجتمع تمثل الاهتمام الرئيسي لنسبة 5 في المائة من الشباب المستجوب، ومع ذلك فانّ 3 في المائة من الشباب يشاركون حقا في المجتمع المدني و2.7 في المائة فقط في الأحزاب السياسية. ويمكن إرجاع ذلك إلى قلة ثقة الشباب

في المؤسسات السياسية (91.2 في المائة من شباب الريف و68.7 في المائة من شباب المناطق الحضرية أعلنوا عدم ثقتهم في المؤسسات السياسية).

*الهجرة: تمثّل الفئة العمرية بين 15 و29 عاما نسبة 24.5 في المائة من سكان تونس وتعتبر الفئة الشبابية الفاعل الرئيسي في الهجرة في العالم. ويعود تطلّع الشباب إلى الهجرة إلى عدم الشعور بالراحة L'épanouissement ولكن أساسا بسبب التهميش والإقصاء الاجتماعي الذي يعانيه. وتبرز الرغبة في الهجرة في أوساط 44 بالمائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة من بينهم 12.6 بالمائة من الخريجين من أصحاب الشهائد. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات واضحة ورسمية حول الهجرة غير الشرعية، فقد أظهرت بعض الدراسات أنّ هذه الظّاهرة تشمل الكثير من الشباب الذين يتوجهون بشكل رئيسي إلى أوروبا بدافع تحسين وضعهم الاقتصادي.

*الصحّة: يتمتّع الشباب التونسي عموما بصحّة جيّدة ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى بعض السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، فنسبة الشباب والمراهقين المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية VIH أقلّ من 0.1 بالمائة في سنة 2012 في حين 19.4 بالمائة فقط من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يمتلكون معرفة دقيقة لطرق الوقاية من الفيروس. كما تنتشر سلوكيات الإدمان بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة (التبغ والكحول والمخدرات...) وقد يكون ذلك وثيق الصلة بشعور عدم الرّاحة العقلية والاجتماعية. وفي هذا السياق وجب الإشارة إلى تسجيل معدّلات انتحار عالية بين الشباب حيث أنّ 25.6 بالمائة من حالات الانتحار المسجلة سنة 2014 تمسّ الفئة العمريّة 16-25 سنة بالإضافة إلى ذلك وجود ظواهر اجتماعية جديدة مثل التطرّف العنيف الذي لا تزال البيانات المتاحة المتعلّقة به قليلة جدّا رغم وجود عديد الدّراسات الجارية لاستكشاف أفضل لهذه الظاهرة.

3- إجراءات وزارة شؤون الشباب والرياضة: أطلقت الوزارة مسارا لبناء إستراتيجية وطنيّة مندمجة للشباب في أفق سنة 2030 انطلقت بتنظيم حوار مجتمعي واسع خلال شهر أكتوبر 2016 شارك فيه 40.650 شاب(ة) أفضى إلى تكوين قاعدة بيانات من 35 ألف مداخلة وتعزّز هذا التمشّي بإجراء سبر آراء شمل 1200 أسرة (أولياء وشباب من 18 إلى 30 سنة) وتمّ تتويجه بتنظيم مؤتمر وطني للشباب خلال شهر ديسمبر 2016 تمّ خلاله استعراض النتائج الأولية لهذا الحوار. وقد

أدّت نتائج هذا المسار التشخيصي وهذه المقاربة التشاركيّة الى بلورة رؤية إستراتيجية مندمجة للشباب ترتكز على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والإبداع الثقافي وتشمل محاور المواطنة والإبداع والمبادرة والحركية.

4-أمثلة عن سياسات وبرامج الوزارة في علاقة بضمان ممارسة الشباب لحقوقه ومنها الحق في الترفيه الهادف. فقد بعثت الدولة التونسية منذ سنة 1966 إلى الآن شبكة من مؤسسات الشباب تجاوز عددها 519 مؤسسة (دور شباب ومركّبات شبابية ومراكز إقامة ودور شباب متنقّلة وحافلات سياحة الشباب ومراكز تخييم) موزّعة توزيعا محكما على كامل تراب الجمهورية في ريفه ومناطقه الحضريّة أهمّ ما يميّزها القرب من الشّباب على الصّعيد المحلّي في أماكن إقامته. وتستقطب هذه المؤسسات ما يزيد عن 100 ألف منخرط سنويّا.

كما أطلقت الوزارة في إطار تكريس حقّ الشباب في التعبير وفي إعلام خدماتي عدّة مشاريع رقميّة اتّصاليّة أهمّها شبكة نوادي إذاعات وتلفزات الواب بمؤسسات الشباب، وبعث قطب إعلام شبابي بالمركّب الشبابي برادس يتضمّن أستوديو بث إذاعة وتلفزة واب، وكذلك مركز إعلام وتوجيه للشباب هو عبارة عن مركز خدمات وتوجيه للشباب يسهّل عليهم الوصول للمعلومة المتعلّقة بمختلف الخدمات الموجّهة له. كما تتضمّن المرحلة الثانية من هذا المشروع بعث عدد من بنوك المعطيات Doc info يتمّ تغذيتها بمختلف الخدمات والمعطيات الواردة من مختلف الوزارات وأنشطة المؤسسات الشبابية والمنظّمات والجمعيات. وفي إطار العمل على تكوين الطاقات الشابة في هذه الاختصاصات الإعلامية تقترح الوزارة برامج تكوين في الغرض في شكل دورات تكوينية في المجال السمعي البصري.

5- أمّا فيما تعلّق بما تمّ القيام به لإدماج الهياكل الشبابية في مسارات بلورة وإرساء وتفعيل وتقييم السياسات والبرامج الموجّهة للشباب، فعلاوة على ما تمّ استعراضه من إدماج للشباب في مسار بلورة سياسة وطنية للشباب في أفق 2030، تتّجه الجهود لإرساء مجلس وطني للشباب ومجالس جهوية ومحلية يراد لها أن تكون قنوات تواصل بين الشباب ودوائر القرار المختلفة وأن تلعب دورا استشاريا في كلّ المسائل ذات العلاقة بالشباب، وضمن هذه الرؤية تندرج عديد برامج التعاون التي

تجمع الوزارة بعديد الهياكل الدّوليّة مثل منظّمة التّعاون والتنمية الاقتصاديّة OCDE والوكالة الالمانية للتعاون الدّولي GIZ.